

التَّغْيِيرُ فِي الْجَوْهَرِ اللُّغَوِيِّ (مَقَالٌ فِي الْمَنْهَجِ)

أ.د علي عبد الحسين زوين

الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية

للدراستات العربية والدولية

تمهيد :

هذا مقال في منهج افتراضي رأيت أنه يصلح للتطبيق على كثير من القضايا المتعلقة بالظاهرة اللغوية ولاسيما ما يتصل منها بالعربية، واستعمالي لعبارة (منهج) لا يعني بالضرورة وضع نظرية جديدة أو منهج جديد بديل من المناهج الأخرى كالوصفية التركيبية والتوليدية التحويلية مما عرف في الدراسات اللغوية الحديثة بـ(علم اللغة الحديث) أو (الأسنوية) أو (اللسانيات) ، إلا أنه يمكن أن أزعم لنفسي فكرة علقت بخاطري وأنا أقرأ لصدر الدين الشيرازي نظريته في (التحرك الجوهري) فقلت متسائلاً : (لم لا يستفيد علماء العربية والباحثون فيها مما خُلف في كنوز الحضارة الإسلامية من المبادئ والأفكار والنظريات كما استفاد منها علماء الغرب ؟!!)

إن أفكار (دوركايم) في العلم الاجتماعي كانت سبباً في تفسير الظاهرة اللغوية تفسيراً اجتماعياً فبرز علم اللغة الاجتماعي ، وكانت أفكار (دي سوسير) وغيره من علماء اللغة أسساً لقيام النظرية الوصفية والتركيبية، ولا يخفى مدى تأثير المدرسة التوليدية التحويلية بنظرات (ديكرت) ومذهبه العقلاني ، فلم لا يكون لنا هذا الشأن كما كان لهم ؟!! وأي مدى يمكن أن يتفاوت فيه صدر الدين وديكرت في معطيات الفكر والحضارة الإنسانية ؟

إن الغربيين لم يتركوا مجالاً لتطبيق نظريات علمية – وبعضها عملي تجريبي – إلا وطبقوا بعضها على الدراسات اللغوية ، فأفادوا من نظرية دارون في النشوء والارتقاء وفسروا بها التطور التاريخي للغة كما فسر دارون تطور الأجناس والسلالات، وأفادوا من علم النفس وفسروا به النظرية اللغوية، فكانت النتيجة قيام المدرسة السلوكية ومنهجها في علم اللغة، حتى أنهم أفادوا من أكثر العلوم تجريداً ، وأعني به المنطق ولاسيما المنطق الرياضي في تحليل الظاهرة اللغوية ، فلم لا يكون لنا نصيب كما كان لهم ؟!!!

إن هذا المقال نظرات وأفكار خاصة تتفاوت فيها مستويات الصواب ولكنها مستوحاة من بعض الأصول للنظرية الجوهريّة عند صدر الدين الشيرازي أساساً، ومن العقلانية الديكرتية (ولاسيما ما يتصل منها بفكرة الأنا في تفسير الضمائر) في بعض عناصره ، يضاف الى ذلك ما يخدم الغرض من مقولات المنهج التاريخي والوصفية التركيبية والتوليدية التحويلية ، وضعت ذلك كله جاهداً – على قدر معرفتي – في سياق تفهم الظاهرة اللغوية على أساسين، وهما : الثبات النسبي، والحركة بالتغير.

ويقيني أن محاولتي هذه إن لم تكن قريبة من الصواب فهي تتصف بالجرأة وتتضمن بلاغاً لعلماء العربية الأعلام الذين تضلعوا من مناهج التراث والدراسات اللغوية الحديثة أن يفضوا عنهم غبار العزلة والتبعية المطلقة للغرب وأن يبحثوا في أنقاض تراثهم المجيد عن أفكار وآراء تصلح مناهج ونظريات لتطبيقها على لغتهم التي هي أقرب الى طبيعة هذه الأفكار.

القسم النظري

التغير اللغوي :

التغير في البنية اللغوية العامة ، أو في أجزائها ، أو على مستوى الدلالات (وهي أبعاد ذات نسب عقلية وفكرية في بعض سماتها) من الخصائص الشاملة التي يمكن بواسطتها تفسير النظرية اللغوية على أساس الثبات النسبي للحركة (الطفرة) ، والحركة بالتغير التدريجي ، وهما نواة الجوهر اللغوي .

وأظن أن مثل هذا التفسير لم يسبق إليه ، وهو يمنحنا قدراً متأنياً من الملاحظات ومفهوماً أوضح لتشخيص بعض المعضلات في النظرية اللغوية التي هي جزء من سير الطبيعة نحو الكمال . والتغير والحركة متقارنان لا على أساس التقابل وإنما على أساس التماثل . ولما كانت الحركة من الخصائص الأولية لطبيعة الأشياء فهي تعني (كون الشيء المتحرك متغير الحال بالتدرج) . ويمكن تطبيق هذا المفهوم على السير الطبيعي للغة وعدّها شيئاً متحركاً متغير الحال بالتدرج في بعض عناصرها الجوهرية ، وفي جميع مظاهرها العرضية كما سنوضح ذلك في موضعه . وتقترن (الحركة) أيضاً بعبارة (التجدد) ؛ فالحركة (هي نفس التجدد والخروج من حالة الى غيرها) ، ويمكننا بذلك أن نفهم أن عبارات (التغير والحركة والتجدد) هي معانٍ مختلفة في المعيار متفقة في توضيح فكرة الانتقال من حال الى حال أخرى بالتدرج .

وعند استقراء اللغة وفق هذه الأفكار سنعثر على كثير من الأمثلة التي لو تجمعت لكونت أنماطاً لمستويات جديدة تحل محل المستويات في المدرسة الوصفية التركيبية أو التوليدية التحولية ، وإن كانت أقرب الى المنهج التاريخي . وفي القسم التطبيقي من هذا المقال سنجد أمثلة واضحة من العربية ، وهي – في أقل تقدير – أبعد من بعض التعسف والغموض اللذين يحيطان بما كتب في النظرية اللغوية ، ولا سيما ما كتبه الغربيون وترجم الى العربية أو طبق عليها . وما يعنينا – هنا – هو تطبيق منهج على لغتنا ييسر لنا فهمها على نحو دقيق ، ولا يعنينا – كثيراً – تطبيق ذلك على اللغات الأخرى ، وإن كان هذا التطبيق جائزاً وممكناً .

علة التغير اللغوي وخصائصه

إن علة التغير في الجوهر علة ذاتية وليست خارجية طارئة . وبذلك يمكن فهم علة التغير في الجوهر اللغوي ؛ فالعلة ذاتية كامنة تظهر فيه حين يبدأ بالتحرك أي بالتغير . وبتعبير آخر : هي علة كامنة بالقوة ظاهرة بالفعل ، والفعل هو التحرك ، والتحرك هو التغير . وينبغي أن تتغير هذه العلة بالتدرج لأنه يستحيل صدور المتغير عن الثابت . وأما إذا اعترض معترض فقال : كيف يمكن لنا تفسير الثابتات اللغوية وصدور التغير عنها ؟ فالجواب هو تحقق اتجاهين داخل الجوهر اللغوي :

أحدهما : الثابتات اللغوية وهي الأصول الأولية للغة ، وطبيعتها الثبات ، وإذا تغيرت أو تغير بعضها كان التغير (بالطفرة) وليس بالتدرج .

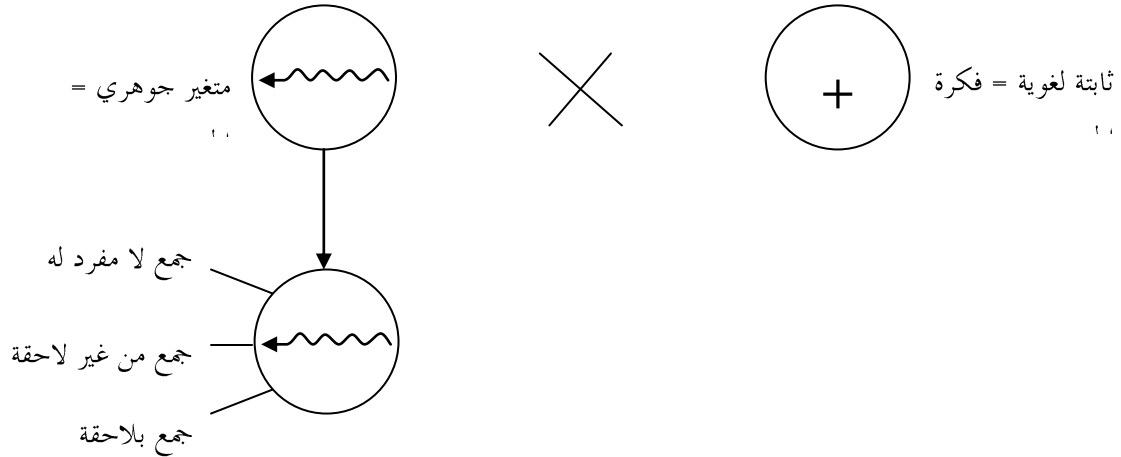
والآخر : الجوهر اللغوي المتغير ، وهو مظاهر الأصول الأولية للغة ، وطبيعته التغير بالتدرج ؛ فالتغير يصدر عن هذا الاتجاه من الجوهر اللغوي . وصدوره عن الثابتات اللغوية يكاد يكون مستحيلاً إلا إذا بدأت اللغة بالاندثار لتحل محلها لغة أخرى .

وهذا لا يعني أن اللغة الجديدة لا تشتمل على ثابتات من اللغة المندثرة ، ولكن هذه الثابتات قد تحورت في اللغة الجديدة بنحو لا يمكن أن توصف إلا بأنها ثابتات مختلفة دخلت ضمن بنية لغوية عامة جديدة . وبذلك أمكن تفسير بقايا أصولية للغات قديمة في لغات جديدة بفترض أنها تشكلت منها . ولدينا أمثلة كافية في اللغات السامية ومجموعة اللغات الهندية الأوروبية ، ومنها اللغة اللاتينية خاصة .

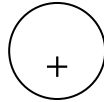
وإذا افترضنا صدور بعض التغيرات اللغوية عن الثابتات ، فالثابتات ليست ثابتة ثبوتاً مطلقاً بمعنى الجمود المطلق ، ولكن ثبوتها ثبوت نسبي إذ يمكن أن يندثر بعضها ، وهذا لا يعني بالضرورة اندثار اللغة ، ولكن لا يمكن أن يستحيل المتبقي منها شيئاً آخر . ولدينا الضمائر في العربية مثلاً واضحاً ؛ فبعضها قد اندثر من الاستعمال ، والاندثار تغير أيضاً ولكنه تغير سلبي وليس إيجابياً ، هو تغير نحو النقص وليس نحو الكمال . وهذا لا يعني أن ما بقي من الضمائر العربية قد استحال شيئاً آخر ، فالضميران : (هو) و (هي) - مثلاً - لم يتحوّلا إلى شيء آخر غير (هو) و (هي) .

وأما خصائص التغير فهناك خصائص ثنائية متقابلة في التغير اللغوي . وتوضح القاعدة الآتية الخصائص المتقابلة في تغير الأشياء عموماً وتفترض أن (كل شيء ثابتاً في مقابل التغير ، وفعلية في مقابل القوة ، ووحدة في مقابل الكثرة . والثبات في الشيء عين التغير ، والفعلية عين القوة ، والوحدة عين الكثرة) .

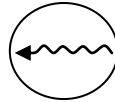
وكذلك هي المستويات اللغوية وعناصرها سواء في التركيب أم في التحليل: ثبات في مقابل تغير ، وثباتها هو عين تغيرها . ولا بد لها من روابط تربطها بالثابتات اللغوية . ويمكن أن نشير بهذا الصدد إلى العلاقة بين (الفكرة) و (الشيء) ، فهي علاقة تفسيرية في بعض جوانبها أو مظهرية كالعلاقة بين الاسم وفكرة الاسمية ، والمثنى وفكرة التثنية ، والجمع وفكرة الجمع ، والمذكر وفكرة التذكير ، والمؤنث وفكرة التأنيث ... الخ ؛ وفي العربية فكرة الجمع واضحة ، وهي فكرة ثابتة ، أما مظهره فقد يعرض للتغير ، فباستثناء إضافة اللاحقتين (ون) و (ين) إلى آخر الاسم ليكسبه مظهر الجمع ، كيف لنا أن نفسر الجموع التي لا لاحقة لها ؟ أو الجموع التي لا مفرد لها من لفظها ؟ وفي المعادلة الآتية افترض لفكرة الجمع في العربية ^(١) :



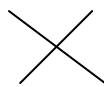
^١ - نشير في هذا المقال إلى الثابتة اللغوية بالعلامة :



والى المتغير في الجوهر اللغوي بالعلامة :



والى التقابل بين العناصر اللغوية بالعلامة :



وبذلك يمكن أن نستنتج - ولو افتراضاً - أن فكرة الجمع بلاحتقتين (ون) و (ين) متأخرة عن الجمع من غير لاحقتين في الأصول التاريخية القديمة للعربية . وأقدم منهما الجموع التي لا مفرد لها . وربما كانت مثل هذه الجموع قد تعرضت لتغير ناقص ، أو أن مفرداتها قد اندثرت من الاستعمال بافتراض أسبقية ثابتة الأفراد على ثابتة الجمع ، وهو افتراض مقبول منطقياً .

الجوهر اللغوي :

الجوهر هو موضوع اللغة ، ونعني به الأفكار والتقسيمات الأساسية للعناصر اللغوية ابتداء بالعناصر الأولية البسيطة ، وانتهاء الى الأنماط التركيبية الخاضعة للتغير . ويكون (الجوهر) بذلك مركز علم اللغة وعليه مدار البحث في جميع الأعراض والتغيرات اللغوية ووصفها واستنتاج القواعد والقوانين الصوتية والصرفية وأنماط التراكيب والدلالات ، ومحاولة التوصل الى الأشياء الخاضعة للتغير في اللغة والأشياء الثابتة فيها .

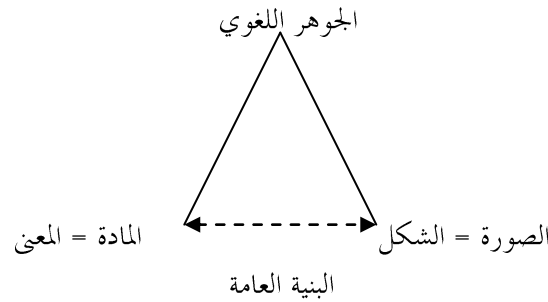
ويتألف الجوهر بهذا المعيار من ثلاثة عناصر :

أ. الصورة ، ونعني بها (الشكل) أو المظهر الخارجي للغة كالبنية الصوتية والصرفية وأنماط الجمل

ب. المادة ، ونعني بها المحتوى الداخلي للغة كالأفكار والمعاني والدلالات المختلفة .

ت. العلاقة بين الصورة والمادة ، ونعني بها البنية العامة أو الهيكل العام للغة .

وهي الخصائص العامة المميزة للغات بعضها من بعض . وتتضمن أيضاً الخصائص المشتركة للغات التي يفترض أنها منحدره من أصل واحد بحسب مقولة الأسر اللغوية . وفي الرسم الآتي توضيح لهذه المقولة :



ويتألف الجوهر اللغوي من حيث الثبات النسبي والحركة المتغيرة من اتجاهين :

أ. الجوهر اللغوي المتحرك والمتغير بالتدرج ، ونصطلح عليه اختصاراً بـ (الجوهر المتغير) أو (المتغير الجوهر) .

ب. الجوهر اللغوي الثابت ثبوتاً نسبياً المتغير بالطفرة ، ونصطلح عليه بـ (الثبات اللغوية) .

الجوهر المتغير

التغير في الجوهر هو حركته . والتغير فيه بسبب ذاتي لا خارجي كما أشرنا الى ذلك سابقاً ؛ فالحركة الذاتية هي من خصائصه الأصلية ، وبذلك يختلف عن الأعراض التي تتغير بأسباب خارجية ، لأن الحركة فيها بحركة الجوهر ، وكذلك التغير فيها بتغير الجوهر .

ولابد للجوهر - في حركته - أن يبقى منه شيء بالقوة لأن حركته بالتغير تدريجية ، وإذا لم يبق منه شيء بالقوة وتغير فحركته بالتغير ليست بالتدرج وإنما بالطفرة (الدفعة) .

والحركة في الجوهر اللغوي هي تغيره بالتدرج ، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال ما يمثله من العناصر اللغوية ، ففي العربية يمثل لنا الجوهر المتغير جميع ما يصطلح عليه في النحو المعياري بالأبواب النحوية كالاسم والفعل والمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ... الخ .

ويقع التغير في الأشياء باتجاهين : اتجاه نحو الكمال ، ونزول الى مرتبة النقص ؛ فالاتجاه الأول تقتضيه الطبيعة لأنها متوجهة بطبيعتها نحو الكمال ، وأما الاتجاه الثاني فيكون لسببين : القسر ، أو قصور المادة القابلة . وكذلك الحال في التغير اللغوي ، لأن اللغة من جملة الأشياء ، فهي خاضعة للتغير بمقدار ما تخضع له الأشياء الأخرى بتفاوت نسبي ، إلا أن القانون واحد في الطبيعة كلها .

ولسنا هنا بصدد اشتقاق نظرية لغوية من قانون التطور الدارويني كما ذهبت إليه بعض المدارس اللغوية في أوروبا إلا أننا نزع لأنفسنا تطبيق مبدأ الحركة الجوهرية على شأن من شؤون الإنسان ، ربما كان من أهم شؤونها ألا هو اللغة .

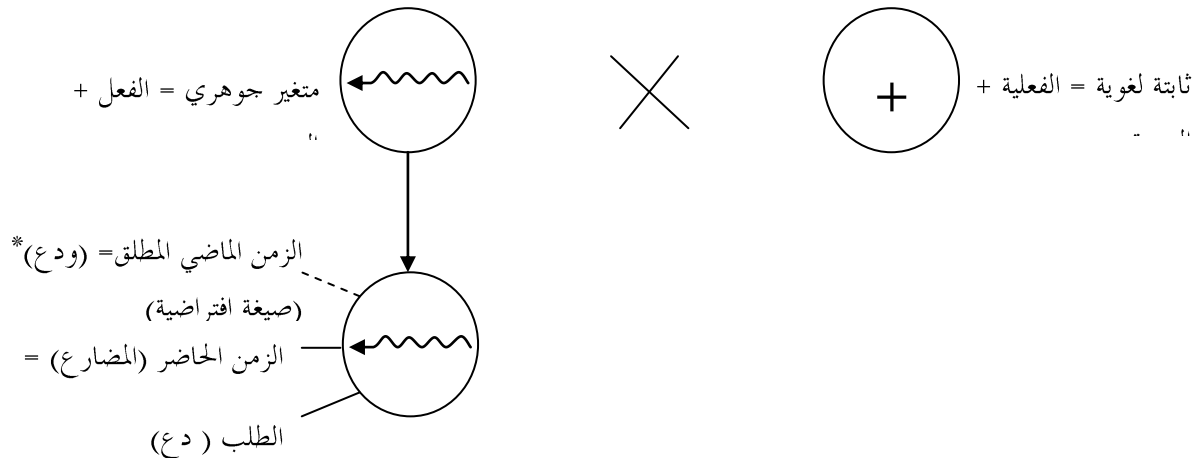
وحينما نجد بذوراً (للديالكتيك) في هذا المبدأ فإننا نأخذ به لفهم التغير اللغوي من خلال حركة الجوهر ، وليس من باب تطبيق النظرية الماركسية على اللغة .

إن الاتجاه نحو الكمال في مبدأ الحركة الجوهرية (يدعمه مخزون القوة العاقلة بتكرار الاكتساب إذ تحصل لهذه القوة ملكة الاستحضار متى ما شاءت من غير اكتساب جديد) . وهنا نضع أيدينا على مقولة (الإبداع) التي أشار إليها التوليديون في مدرسة (تشومسكي) ، وهي قوة إبداعية لدى الإنسان يمكنه من خلالها توليد جمل لم يسبق له توليدها ، وفهم جمل لم يسبق له سماعها .

وحقيقة القوة الإبداعية كامنة في عقل الإنسان بما يخترنه من قوانين لغوية يتكرر عليها الاكتساب حتى تصل الى مرحلة الاستغناء عن اكتساب جديد ، فتحصل للإنسان ملكة الاستحضار فيولد جملاً لم يسبق إليها ، ويفهم جملاً لم يسمع بها من قبل .

وهذه القوانين هي الأصول الأولية للجوهر اللغوي بمظهره (الثابتات اللغوية والجوهر المتغير) . وأما النزول الى مرتبة النقص الذي يكون بعامل القسر وقصور المادة فيلاحظ في جميع التغيرات اللغوية الناقصة أو السلبية ، وتدخل في ذلك طفرات قد تحدث لبعض الثابتات لا يتمكن معها الجوهر المتغير من التحرك تحركاً كاملاً فتصبح المتغيرات اللغوية ناقصة أو قاصرة .

ويمكن أن نفترض في المعادلة الآتية تصوراً لانعدام دلالات زمنية في صيغ بعض الأفعال في العربية ، ويعود ذلك الى عاملي النقص أو القصور في التغير :



ونستنتج من المعادلة أن عدم استعمال الماضي المطلق للفعل الذي افترضنا له صيغة (ودع) كان نتيجة لتغير ناقص أو قصور في متغيره الجوهري .
ولما كانت حركة التغير في الجوهر حركة تدريجية ، أي أن الجوهر المتغير يتغير بالتدريج فلا بد من وجود حدود مشتركة أو (صور متوسطة) بين مرحلتين للتغير . وتقع هذه الحدود أو الصور بين كل المراتب من البسائط والمركبات ، وأن اندثار أي حد من الحدود الوسطى هو تكوين للمرحلة التي تليه ، فالحركة في التغير متصلة واحدة .
وهذا ينطبق أيضاً على سير التغيرات اللغوية ضمن مفهوم التطور التاريخي للغة ، وبين المرحلة والتي تليها حدود لغوية مشتركة إذا اندثرت أذنت بتكوين المرحلة الجديدة .
وتتصل التغيرات اللغوية اتصالاً متسلسلاً يمكن معه الكشف عن جوانب مهمة من سير اللغة في تاريخها . ولعل من أبرز سمات ذلك التغيرات الفونيمية والدلالية التي تطرأ على اللغات ، ولانعدام أمثلة أخرى لبعض التغيرات الدلالية – الصرفية ؛ ففي العربية تستعمل صيغة (يفعل) للدلالة على المضارع ولكننا نجد صيغاً مماثلة تستعمل أسماء وأعلاماً مثل (يشكر) و (يثرب) و (ينبع) .
وفي المعادلة الآتية افترض لهذه المقولة :

$$\leftarrow \text{يفعل} + \text{الزمن الحاضر} + \text{الشخص الثالث (الغائب)} = \leftarrow$$

يفعل + العلمية

متغير جوهري = الفعل (الحركة + الزمن)

ونستنتج مما تقدم ذكره أن المتغير الجوهري للأفعال المضارعة في العربية قد استقر في دلالاته على الشخص الثالث (الغائب) بصيغة (يفعل) ، ولكن المتغير الدلالي لهذه الصيغة قد تحول في بعض الكلمات الى العلمية .

إن التغير في الشيء إما أن يكون طبيعياً أو قسرياً ، فإذا كان طبيعياً فلا خلاف في أن أسباب التغير ذاتية لا خارجية ، وإذا كان قسرياً أي بعوامل خارجية فالقسر ينتهي الى الطبيعة :
(إذا تعرض شيء ما لقوة قاسرة فإن القاسر لا بد أن يكف عن التأثير إذا كان متعارضاً مع الطبيعة الذاتية لذلك الشيء) .

ونستفيد من هذه القاعدة في بيان الأسباب الموجبة للتغير الجوهري في اللغة ؛ فالتغير اللغوي ذاتي وليس خارجياً ، ومعنى ذلك أن عوامله لغوية بحثة نابعة من طبيعة اللغة نفسها . وإذا كان قسرياً أي بعوامل خارجية فلا بد لهذه العوامل من أن تتوقف عن التأثير إذا كانت متعارضة مع طبيعة اللغة :
(إن القوانين الطبيعية لا تقهر ولا يستطيع وقفها بقوة خارجية قاسرة)

ولابد لهذه العوامل الخارجية في نهاية الأمر من التوقف عن التأثير أو الانصياع الى طبيعة اللغة والذوبان في جوهرها .

ولدينا للتدليل على هذه المقولة أمثلة واضحة في التغيرات الصوتية والصرفية لما يصطلح عليه بـ (المُعَرَّب) في اللغة العربية ؛ فالقوانين الصوتية للمُعَرَّب تقضي بأن تتغير الوحدات الصوتية غير الموجودة في العربية الى ما يقاربها من وحدات صوتية عربية (بدائل صوتية) ، أو أن تتحول الوحدات الصوتية في بعض الكلمات الى وحدات صوتية متماثلة مع ما قبلها أو مع ما بعدها (قانون التماثل) .
وإن كانت كلتا الودعتين موجودة في الأصل وفي الكلمة المعربة . وكذلك الكلام على التغيرات الصرفية ؛ فالكلمة بعد تعريبها تخضع للقوانين الصرفية في العربية كما تخضع للقوانين الصوتية فيها .
وعلة القسر في الأشياء – وكذلك في التغيرات اللغوية – علة مُهَيَّئة ، تهَيَّي الأسباب المساعدة على التغير وليست فاعلة له بدليل أنها تزول مع زواله ؛ فما يتحرك بالقسر يقف عند زوال القاسر . وأما

الحركات الإرادية فهي أفعال النفس ، وهذه تنتهي الى الطبيعة أيضاً لأن النفس لا تفعل إلا من جهة كونها طبيعية ، فهي لا تكون عليّة أو مبدأ للحركة (للتغير) .
وهنا نجد رداً مناسباً على المذهب السلوكي في علم اللغة ؛ فالمدرسة السلوكية تذهب الى مبدأ الفعل اللغوي والاستجابة ، وتتخذ معاييرها من علم النفس في تفسير الظاهرة اللغوية ، ولاحظنا أن النفس لا يمكن أن تكون علة أو مبدأ للحدث اللغوي لأنها ليست علة أو مبدأ للحركة .
ونستنتج مما تقدم ذكره أن التغير في الجوهر اللغوي ما هو إلا قوة قائمة في ذات اللغة أي في جوهرها المتمثل بأفكارها الأصولية ومظاهر هذه الأفكار .

الثابتات اللغوية :

(الثابتة اللغوية) اصطلاح أطلقناه على القسم الذي يتضمن الأفكار في الجوهر اللغوي . ونعني بها الأفكار التي تتضمنها الأصول الأساسية في اللغة ، وبذلك يمكن إدراك الثابتات اللغوية من خلال إدراك (المُثل) في النظرية الأفلاطونية ، وهذا على سبيل المثال والتشبيه إذ إن الثابتات غير المُثل .
وللثابتات طبيعة مختلفة عن الجوهر المتغير وإن كانت تؤلف معه الجوهر اللغوي ، ويمكن أن نجمل الخصائص المفارقة لها في الأمور الآتية :

- ١- الثابتات اللغوية لا تنقص ولا تزيد إلا بالطرفة ، أي يكون تغيرها بالطرفة وليس بالتدريج كما هو الحال في الجوهر المتغير . وتتصف بأنها ثابتة في الظروف المتغيرة .
- ٢- مقدار الطرفة (الدفعة) أنها تقع في زمن محدد ، وأما التغير فإنه يحصل مقارناً لجميع الزمان الذي يقع فيه .
- ٣- تتصف الطرفة بأن لها ابتداء الحدوث ثم تستمر زماناً ولا يعرض لها التغير بعد ذلك . وفي العلوم الرياضية بعض الأمثلة لهذه المقولة ؛ فالأشكال الهندسية البسيطة كالمربع والمثلث والدائرة ... الخ لم تحصل بالتدريج ، فالمربع مثلاً - لم يحصل بالتدريج ، وإذا حصل لم يبق منه شيء بالقوة لأنه غير قابل للتحويل الى شيء آخر سوى المربع . ويتولد عن هذه القوة الفعل الدافع للتحويل الى المرحلة الجديدة ، وكذلك هي صفة التغير في الجوهر اللغوي ، وهي صفة تدريجية بخلاف الثابتات التي تتغير بالدفعة .
- ٤- لا يمكن أن نفترض ثبوت الثابتات ثبوتاً مطلقاً لأن ذلك يمنع حدوث التغير فيها ، أي حدوث التغير في الثابت . ولا يمكن - أيضاً - أن نفترض تغيرها المستمر إذ إن ذلك يمنع قانون (الإبداع) المخزون في عقول الجماعات اللغوية ويخلط - بوضوح - بين الأفكار ومظاهرها ، أي بين الجانب الذي يمثل الأفكار للعناصر اللغوية الأساسية ومظاهر هذه الأفكار والعناصر ، ولذلك كان حرياً بنا أن نفترض ثبوت الثابتات ثبوتاً نسبياً وليس مطلقاً ، ونصفها بأنها ثابتة لا تتغير إلا إذا حدث ما يغيرها ، كاندثار اللغة التدريجي أو تحولها الى لغات أخرى أو إحلال ثابتات للغات أخرى محلها . وهذا لا يحصل إلا على مدى أزمنة طويلة وأجيال من الناس ، والناظر في أمثلة ذلك لا يرى في الثابتات تغيراً ملحوظاً إذا كان من المعنيين بدراسة التطور التاريخي للغات .
إن مثل الثابتات كمثل الجبل ، الناظر إليه لا يرى فيه تغيراً في الحل أو في الماضي البعيد نسبياً ، ولا يتوقع له تغيراً في المستقبل أو المستقبل البعيد نسبياً ولكنه في واقع الأمر قد استحال جبلاً منذ عصور قديمة جداً بفعل التغيرات الجيولوجية وعوامل النحت والترسب والمناخ ... الخ ، وربما يدوم كذلك زيادة أو نقصاناً ، وربما يتحول الى شيء آخر .

القسم التطبيقي

إن هذا المنهج يصلح للتطبيق على مستويات التحليل اللغوي المعروفة في علم اللغة الحديث ، وهي المستوى الصوتي (بقسميه الأصوات والتنظيم الصوتي) ، والمستوى الصرفي ، والنحو ، والدلالة

وسنجتزئ بأمثلة قليلة من العربية ولاسيما ما اتصل منها بالفصائل النحوية وأزمنة الفعل وأنماط الجمل وأنواعها وما تداخل فيه الصرف والنحو وجملة ما له علاقة بالمستوى النحوي . وينبغي ملاحظة أن القسم التطبيقي من هذا المنهج لا يمثل استقراءً منهجياً كاملاً للمستويات اللغوية ، وإنما هو مجرد أمثلة توضيحية عامة للمنهج ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه الأمثلة هي افتراضات يمكن للباحث أن يخضعها للبحث الاستقرائي ويصل في كل مثال الى نتائج دقيقة مدعومة بأمثلة تطبيقية .

ويمكننا بحث المستوى النحوي في العربية وفق معيارين أساسيين :

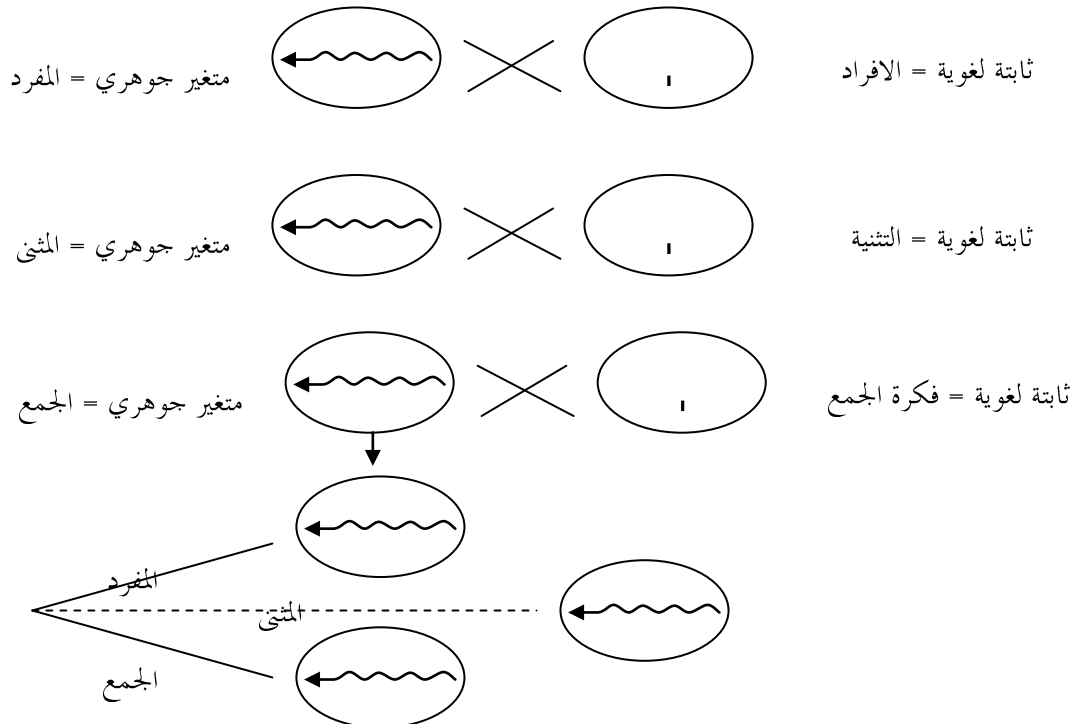
- ١- الثابتات اللغوية البسيطة ومتغيراتها الجوهرية ، وهو الجانب التحليلي من المنهج .
- ٢- الثابتات اللغوية المركبة ومتغيراتها الجوهرية ، وهو الجانب التركيبي من المنهج .

الثابتات اللغوية البسيطة ومتغيراتها الجوهرية :

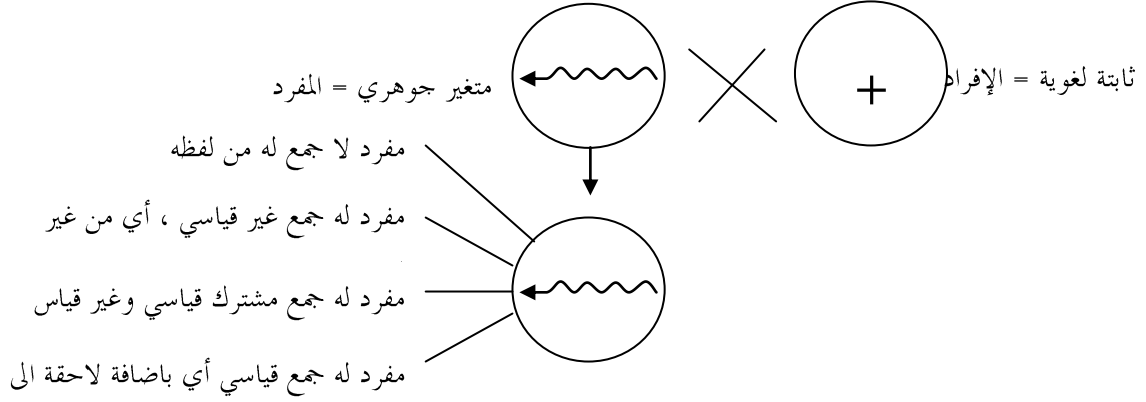
ونعني بها الأصول الأولية البسيطة التي يقوم عليها التركيب النحوي في العربية ، ونكتفي في هذا المجال بدراسة الفصائل النحوية الآتية : الإفراد والتثنية والجمع والأسمية والفعلية والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والضمانر .

الإفراد والتثنية والجمع :

فكرة تقسيم الكلمة من حيث الدلالة على الإفراد والتثنية والجمع من الثابتات الأولية القديمة . وربما لها الأسبقية من حيث الاستعمال على الثابتات الأخرى . ويمثل لنا الإفراد فكرة المفرد كما أن التثنية والجمع يمثلان فكرة المثنى والجمع . وفي المعادلة الآتية تحليل لهذه الثابتات :



نستنتج من ذلك أن فكرة الأفراد سبقت فكرة الجمع ، واستعمال المفرد في العربية أقدم من استعمال الجمع . وأما التثنية فهي تمثل المرحلة الوسطى بين المرحلتين .
ولو أخذنا ثابتة الأفراد ومتغيرها الجوهرية وعرضناهما للتحليل لتوصلنا الى النتائج الآتية :



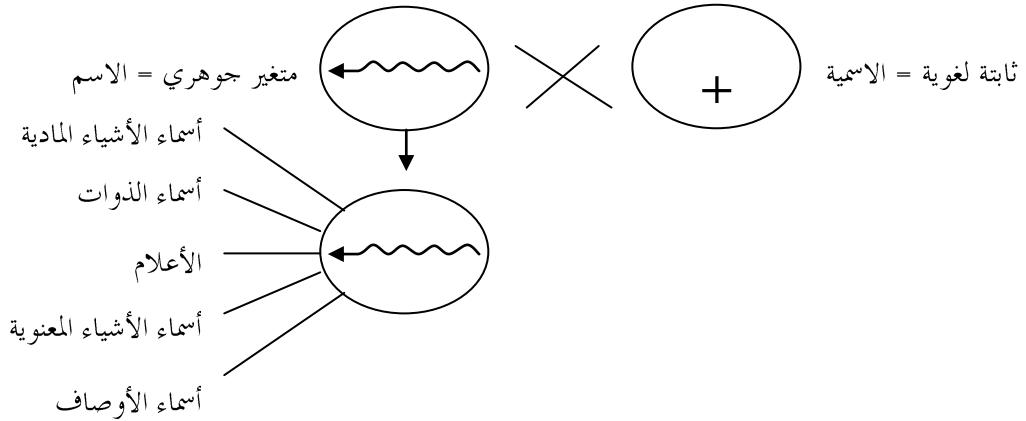
النتائج :

- المفردات التي ليست لها جمع (قياسي) أقدم في الظهور والاستعمال في تاريخ العربية .
 - وأما المفردات التي لها جمع (قياسي) فهي أحدث استعمالاً . والسبب يعود الى طبيعة حركة الجوهر اللغوي بالتغير نحو الكمال . ولكي تترسخ فكرة الإبداع في عقول الجماعة اللغوية كان لابد من وضع قياس لجمع المفرد .
 - المفردات التي لها جمع مشترك (قياسي وغير قياسي) تمثل لنا - من حيث الظهور والاستعمال - المرحلة الوسطى بين المرحلتين السابقتين .
 - وأما المفردات التي لا جمع لها من لفظها فهي مرحلة لم تخضع للتغير ، أو بعبارة أخرى مرحلة ما قبل التغير ، فهي تعود الى المتغير الجوهري للمفرد في العربية قبل بدأ عملية التغير ، وتكون بذلك أقرب الى ثابتة المفرد ، ولذلك نلاحظ أنها قليلة النظائر في العربية .
- والمحصلة النهائية للمتغير الجوهري للمفرد في العربية أن المتغير بدأ بالجمع غير القياسي ، ثم بمجموعة من المفردات التي لها جمع مشترك ، ثم انتهى الى جمع قياسي . وبقيت فيه عوالم قديمة قبل التغير هي المفردات التي لا جمع لها من لفظها .

الإسمية والفعلية :

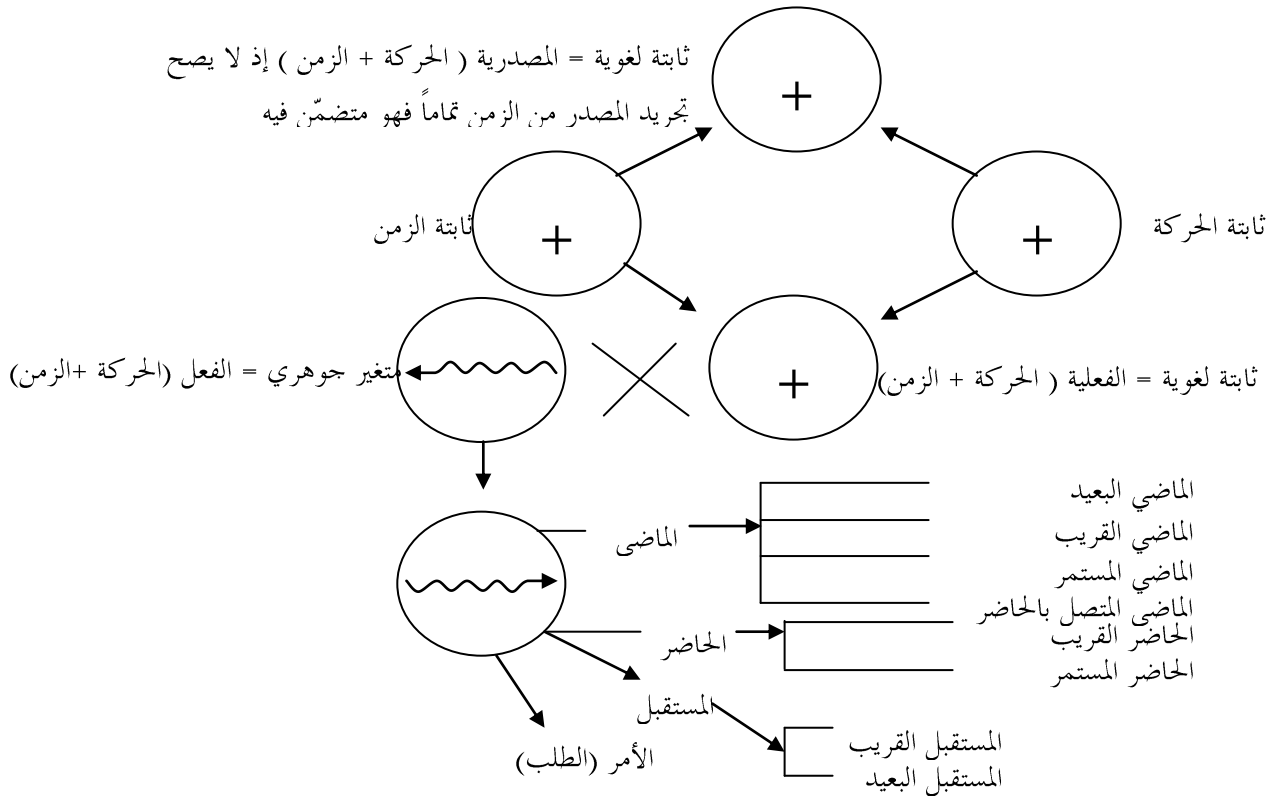
الإسمية والفعلية من الثابتات الأولية البسيطة في العربية . وربما كانت الثابتة الاسمية لها أسبقية الظهور والاستعمال على الثابتة الفعلية لأن الجماعة اللغوية تحتاج في أول أمرها الى تثبيت أسماء الأشياء ثم تنتقل بعد ذلك الى المدلول الزمني للشيء فيحدث الفعل مقروناً بالحركة . ويرجح هذا الرأي اشتراك أسماء أساسية في اللغات السامية كالضمائر وأسماء الإشارة وأسماء أعضاء الإنسان والأعداد وأسماء جملة من مظاهر الطبيعة والحيوان والنبات والحاجات البدائية ما يدل على وجودها في السامية الأم ، أي أنها تعود الى عهود موعلة في القدم، وبتعبير آخر أنها تعود الى ثابتات ومتغيرات جوهريّة أولية في السامية الأم.

ونبدأ بالاسمية ونخضعها للتحليل على النحو الآتي :



ويمكن أن نستنتج من هذه المعادلة أن أسماء الأشياء المادية وأسماء الذوات مُقدّمة من حيث الظهور والاستعمال على أسماء الأعلام والأشياء المعنوية . وأما الأوصاف فهي مشتركة بينها ، فما كان منها وصفاً لمادي فهو أقدم ، وما كان منها وصفاً لمعنوي فهو أحدث . ويدعم هذا الرأي القاعدة العامة في التغير الدلالي القائلة بتغير معاني الألفاظ من الماديّات الى المعنويّات ، والمعجم العربي يزخر بعشرات من هذه الألفاظ .

أما ثابتة الفعلية فيمكن تحليلها كما يأتي :

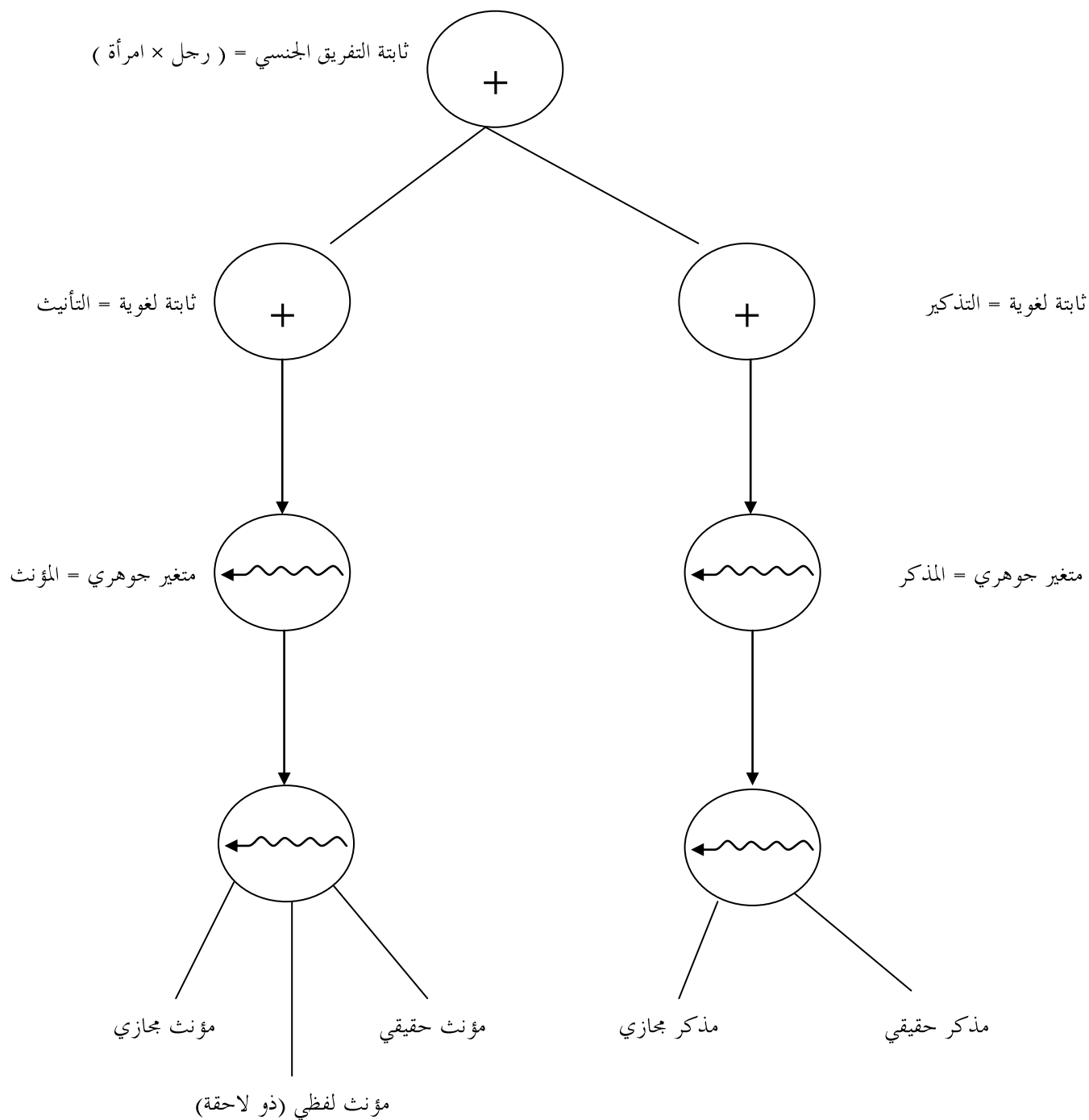


ونستنتج مما تقدم الملاحظات الآتية :

- ١- هذا الرسم لا يمثل جميع أزمنة الفعل في العربية .
- ٢- تقسيم المدرسة النحوية التقليدية الفعل على ماضٍ ومضارع (حاضر) وأمر (طلب) تقسيم يمكن تجاوزه لأنه لا يمثل إلا جزءاً من أزمنة الفعل في العربية . ويبدو أن النحاة قد نظروا في هذا التقسيم - ما خلا الأمر - إلى مطلق الماضي ومطلق الحاضر والمستقبل .
- ٣- تحديد الزمن في الفعل يتوقف على السياق ؛ فالزمن - إذن - عنصر دلالي .
- ٤- النظر في التحديد الزمني للأفعال من حيث الاستعمال لا من حيث الصيغة .
- ٥- اختلفت المدرسة النحوية التقليدية في الفعل والمصدر أيهما أصل لاشتقاق الآخر . ونستنتج من هذا الرسم أن الفعل والمصدر ليسا أصليين لاشتقاق أحدهما من الآخر ، وليس أصلهما (مادة الكلمة) كما ذهب إلى ذلك المعجميون والأصوليون وإنما أصلهما فكرتا ثابتة الحركة (الحدث) وثابتة الزمن ، وهما فكرتان مجردتان ، وصدر كلٌّ من الفعل والمصدر عن هاتين الفكرتين .

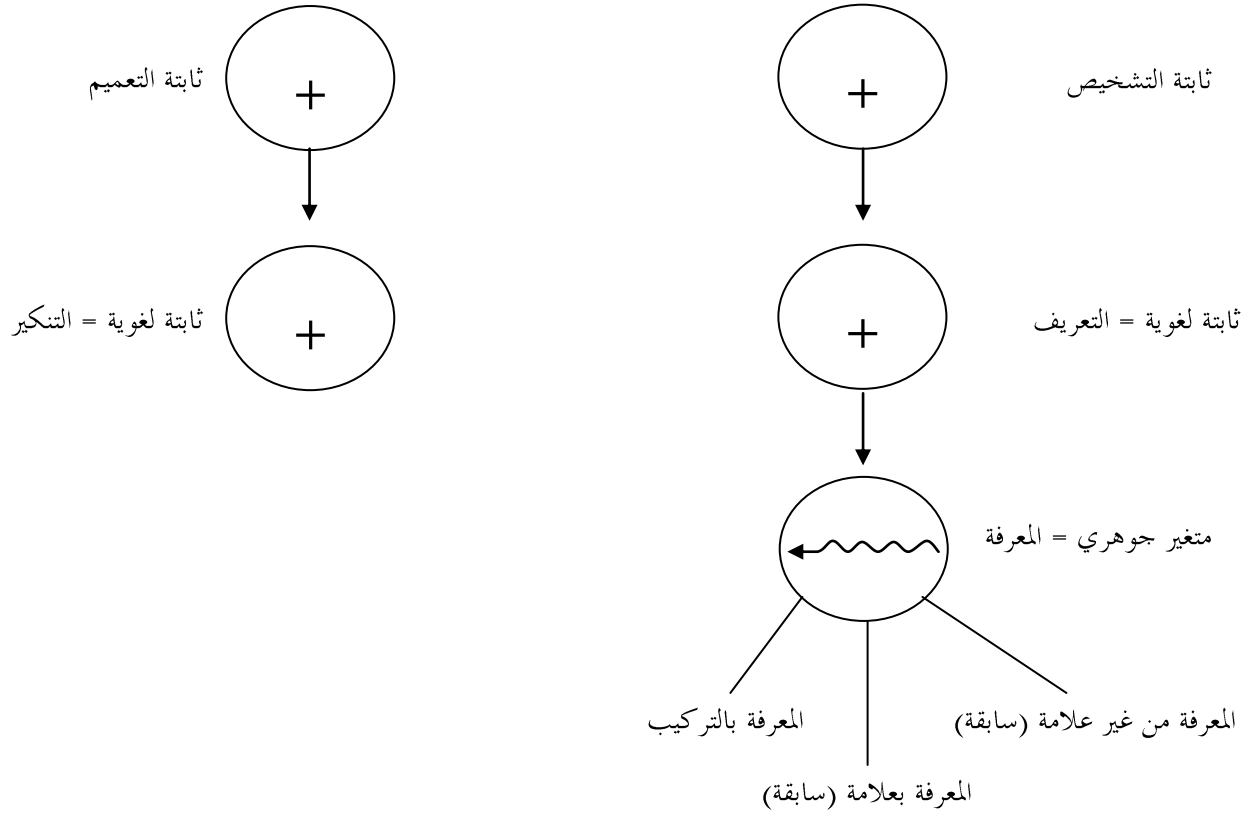
التذكير والتأنيث :

من الثابتات القديمة ، وربما من أقدمها لأنها تعود في الأصل إلى التفريق الجنسي الحقيقي في الأطوار الأولى لنشأة اللغات في المجتمعات البشرية . وليست العربية بدعاً من اللغات ؛ فالفرق بين الذكر المتمثل بالرجل والأنثى المتمثلة بالمرأة كان البداية ، ثم وضعت الفروق بين تسميات الحيوان على أساس جنسي . وبعد هذه المرحلة استحدثت الفروق الاعتبارية (المجازية) في تسميات الأشياء . ويمكن تحليل هاتين الثابتتين على النحو الآتي :



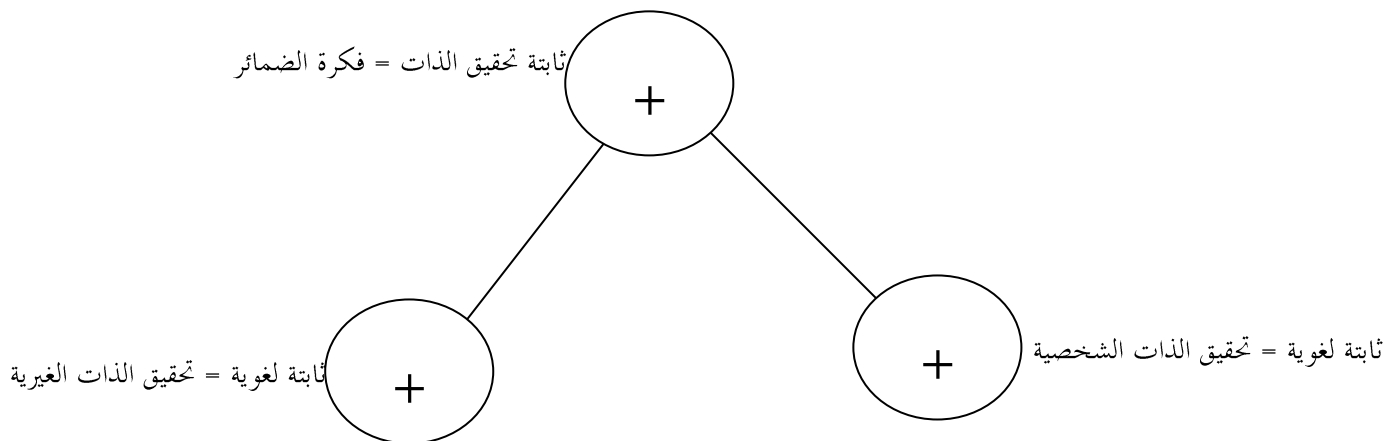
التعريف والتنكير :

يعود التنكير والتعريف في العربية الى فكرة التشخيص (التخصيص) والتعميم ، وهما مسألتان داليتان . وفي المعادلة الآتية نفترض التشخيص والتعميم أصليين للتنكير والتعريف :



الضمائر :

من الثابتات القديمة المشتركة في اللغات السامية . وتعود من حيث الفكرة الى تحقيق الذات . وفيما يأتي تحليل افتراضي للضمائر في العربية :



The diagram shows three nodes, each represented by a circle containing a wavy arrow pointing left. The nodes are connected by lines forming a triangle. The labels for the nodes are:

- Top node: متغير جوهري = ضمائر (Essential variable = pronouns)
- Bottom-left node: ضمائر الذات الغائبة (الشخص) (Absent self-pronouns (the person))
- Bottom-right node: ضمائر الذات المخاطبة (الشخص الآخر) (Addressed self-pronouns (the other person))

Below the diagram, there are additional labels for the nodes:

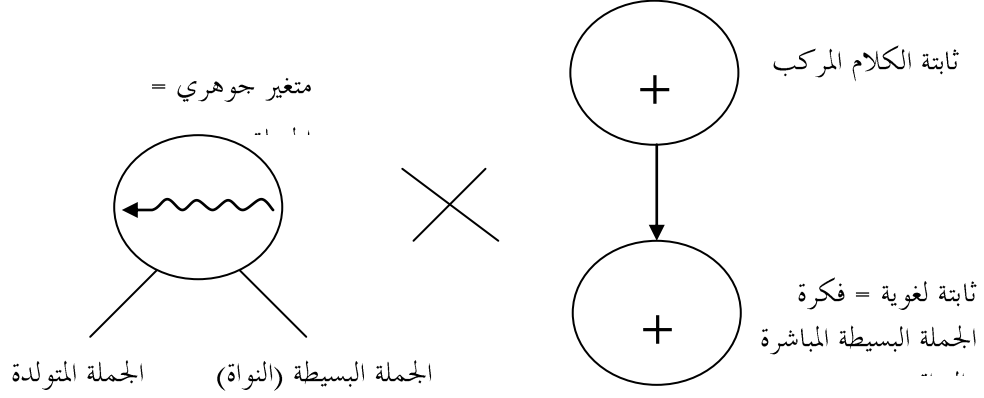
- Top node: ضمائر بسيطة (مستقلة) (Simple (independent) pronouns)
- Bottom-left node: ضمائر لاحقة (Subsequent pronouns)
- Bottom-right node: ضمائر بسيطة (مستقلة) (Simple (independent) pronouns)

الثابتات اللغوية المركبة ومتغيراتها الجوهرية :

المجلد الخامس عشر: العدد ٣ / ٢٠١٢م

نظام الجملة :

تعود فكرة نظام الجملة في الأصول التركيبية الأولية للعربية الى ثابتة الكلام المركب ، ولعل الهدف منه إِبْصَال المعاني البسيطة المباشرة . وفي المعادلة الآتية تحليل لهذه المقولة :



ونستنتج من هذه المعادلة أن الجملة البسيطة (النواة) مُقَدِّمة من حيث الاستعمال على الجملة المتولدة لأنها تمثل أبسط أشكال إِبْصَال المعنى .
ومن أنماط الجمل البسيطة في العربية (٢) :
ت ١ : فعل + اسم (فاعل)
ت ٢ : فعل + زمن + اسم + علم .
ت ٣ : فعل + زمن + مسند الى واحد + اسم + مفرد + علم + مذكر
محمّد مجتهد : ت ١ : اسم (مبتدأ أو مسند إليه) + اسم (خبر أو مسند)
ت ٢ : اسم + علم + اسم + وصف
ت ٣ : اسم + علم + مفرد + مذكر + اسم + وصف + مفرد + مذكر + مسند الى واحد
ومن أنماط الجمل المتولدة :
قرأ محمّد الكتاب : ت ١ : فعل + اسم (فاعل) + اسم (مفعول به)
ت ٢ : فعل + زمن + اسم + علم + أل + اسم
ت ٣ : فعل + زمن + مسند الى واحد + اسم + مفرد + علم + مذكر + أل (سابقة) + اسم + مفرد + مذكر

المحصلة : الجملة البسيطة أو النواة هي : قرأ محمّد، وأما (الكتاب) فتكملة لها أي متولدة منها . ويمكن أن تولد من هذه الجملة جملاً كثيرة أخرى .
وجميع ما في العربية من أنظمة تركيبية للجملة يعود الى هذين النوعين من الجمل أي البسيطة والمتولدة . وما أساليب الشرط والحال والتمييز والاستثناء والنداء والتعجب والنفي وغيرها إلا أنماط مختلفة للجمل المتولدة . ويمكن بموجب هذا المعيار تحليل أجزاء الكلام ووصف عناصره ودلالاته الوظيفية ومن ثم الوصول الى نتائج واضحة وبسيطة .

٢ - ت ١ = التحليل الأول ، و ت ٢ = التحليل الثاني ، و ت ٣ = التحليل الثالث .